الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبان:

بوشليق أنور

باي مناد

تحت عنوان

تحليل المردودية الاقتصادية و المالية للبنوك التجارية في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2017-2019

لجنة المناقشة:

د/ عز الدين عبد الرؤوف	جمعة محمد بوضياف- المسيلة	رئيسا
د / قروش عيسى	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مشرفا و مقررا
د/ غلاب فاتح	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون .

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بأحر تشكراتنا إلى :

-الدكتور قروش عيسى الذي ساعدنا في إعداد بحثنا هذا، فكان بمثابة الموجه والمرشد

- كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة المسيلة على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة.

-كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

الإهداء

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء،إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي الاعزاء.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الأخوة الذين لم تلدهم أمي

إلى أصدقائي.

إلى كل من كانوا سندا لنا من قريب أو من بعيد وإلى من كانوا معنا على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف اجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

*** أنور***

الفـــهرس

فهرس المحتويات

المحتويات	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكالل	
مقدمة	
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المردودية المالية و الاقتصادية في البنوك التجارية	
تمهيد.....	5
المبحث الأول: مدخل نظري حول البنوك التجارية	06
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	06
المطلب الثاني: أهداف و مهام البنوك التجارية	08
المبحث الثاني: أساسيات حول المردودية في البنوك التجارية	12
المطلب الأول: مفهوم المردودية البنكية:	12
المطلب الثاني: متطلبات حساب المردودية في البنوك التجارية	14
المطلب الثالث: حساب المردودية البنكية باستخدام النسب المالية	17
خلاصة الفصل الأول:	19
الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2017 - 2019	
تمهيد:	21
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	22
المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري	22
المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري	23
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	24
المطلب الرابع: مؤشرات عامة حول البنك الوطني الجزائري لسنة 2019	26
المبحث الثاني:حساب و تحليل تحليل المردودية المالية و الاقتصادية للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2019/208	27

المطلب الأول :عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج للفترة ما بين (2018-2019)	27
المطلب الثاني :حساب وتقييم المردودية لبنك BNA للفترة 2017-2019	31
خلاصة الفصل الثاني	34
الخاتمة	36
قائمة المراجع	39
الملاحق	41
الملخص	

فـــهرس الجداول

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
01	تنظيم ميزانية البنك التجاري	14
02	ميزانية البنك التجاري	15
03	جدول حسابات النتائج	17
04	ميزانية بنك BNA (الأصول) للسنوات 2017-2019	27
05	ميزانية بنك BNA (الخصوم) للسنوات 2017-2019	28
06	جدول حساب النتائج لبنك BNA للسنوات 2017-2019	29
07	بعض المؤشرات المالية لبنك BNA للسنوات 2016-2018	30
08	المردودية المالية لبنك BNA للفترة 2017-2019	31
09	المردودية الاقتصادية لبنكBNAللفترة 2017-2019 .	32
10	جدول رقم 10 :مؤشرات أخرى للمردودية في بنكBNAللفترة 2017-2019 .	33

فـــهرس الأشكال

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ملخص الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	11
02	الهيكل التنظيمي لبنك BNA	24
03	مؤشرات عامة حول بنك BNA لسنة 2019	26
04	تطور المردودية المالية لبنكBNAللفترة 2017-2019 .	31
05	تطور المردودية الاقتصادية لبنكBNAللفترة 2017-2019 .	32

مقدمة عامة

تمهيد:

تمثل البنوك العصب الرئيسي في اقتصاد الدول من خلال من خلال دورها الفعال في الوساطة المالية بين طالبي و عارض الأموال ، فهي تتولى بهذه الصفة مهمة توجيه عمليتي الادخار والاستثمار عبر عمليات تعبئة واستقطاب الودائع و منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات و الأفراد.

وعلى هذا الأساس فإن نجاها متوقف على الإدارة الجيدة لهذه العملية و التحكم فيها ، خاصة بالنسبة لاستقطاب الوادع من خلال العمل على زيادة ثقة المدخرين من خلال إعطاء مؤشرات تعكس سلامة مركزه و قدرته على الاستثمار و الوفاء بالتزاماته أمام العملاء.

تعد المردودية من المؤشرات ثنائية التأثير في البنك ، فهي من جهة تقدم للعملاء صورة عن قوة البنك كما ذكرنا سابقا تزيد من تقتهم و تدفعهم لضخ المزيد من الودائع ،، و من جهة أخرى تقدم دلالات للملاك و المسيرين عن حسن إدارة البنك و فعالية أنشطته المختلفة .

- **إشكالية الدراسة:** انطلاقا مما سبق، تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هي طبيعة و اتجاه المردودية المالية و الاقتصادية لبنك BNA خلال الفترة 2017-2019؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالمردودية المالية و ماهي طرق حسابها في البنوك التجارية؟
2. ما المقصود بالمردودية الاقتصادية و ماهي طرق حسابها في البنوك التجارية؟
3. ماهي أهم المؤشرات الأخرى التي ينمكن من خلالها الحكم على مردودية البنوك التجارية ؟

- **الفرضيات:**

1. تمثل المردودية في البنك التجاري محصلة مالية و محاسبية لنشاطه خلال الدورة المحاسبية.
2. يحقق البنك مردودية مالية موجبة و متزايدة خلال الفترة 2017-2019
3. يحقق البنك مردودية اقتصادية موجبة و متزايدة خلال الفترة 2017-2019

- **أسباب اختيار الموضوع:** يمكن ذكر بعض الجوانب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تحديدا في النقاط التالية:

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس و بالتالي يشكل سانحة لزيادة معرفتنا و مكتسباتنا العلمية .
- الاهتمام الشخصي بدراسة البنوك خاصة من المنظور المالي

- **أهداف الدراسة:**

1. التعرف على المردودية المالية و طرق حسابها في البنوك التجارية
2. التعرف على المردودية الاقتصادية و طرق حسابها في البنوك التجارية
3. التعرف على بعض المؤشرات الأخرى لقياس و تقييم المردودية في للبنوك التجارية

- **أهمية الدراسة:**

1. تعتبر المردودية اهم محصلات النشاط البنكي .
2. توضيح الاتجاه العام للمردودية المالية و الاقتصادية في البنك محل الدراسة

3. التعرف على القائم المالية القانونية المتعلقة للبنوك و طرق استخدامها لاستخراج بعض المؤشرات للحكم على فعالية البنك (خاصة في مجال تقييم المردودية)

منهج الدراسة:

يتطلب التعمق في الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه وتحليل أبعاده، و كذا مقتضيات الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمد عليه في وصف وتعريف مختلف المصطلحات المرتبطة بالبنوك وكذا عرض ووصف القائم المالية المختلفة لها ، إلى جانب في تحليل المردودية المالية و الاقتصادية لبنك BNA خلال الفترة 2017-2019

حدود الدراسة:

من أجل الإلمام بإشكالية الدراسة وفهم مختلف جوانبها، حددنا مجال دراستنا كما يلي:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة بنك BNA بالنظر لتوفر كل المعلومات المالية حول نشاطه.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2021/2020 ، أما البيانات المستخدمة في الجانب التطبيقي فقد غطت الفترة 2017-2019 .

الدراسات السابقة: في اطار المسح المكتبي تم حصر بعض الدراسات السابقة التي تتقاطع مع الموضوع ، نذكر منها:

دراسة طبي عائشة (2016-2017): أطروحة دكتوراه بعنوان إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك، عالجت الباحثة الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا؟ وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للمردودية المالية، نلاحظ كذلك أن البنوك الإسلامية حققت مستويات من المردودية المالية أفضل من البنوك التقليدية في الجزائر،أما بالنسبة لماليزيا فنلاحظ عكس ذلك، و نلاحظ أن متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان أفضل من البنوك الماليزية،(على الرغم من أن البنك المركزي الماليزي يراعي خصوصية عمل البنوك الإسلامية على عكس الوضع في الجزائر
- تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية يختلف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لنفس الدولة، و كذلك بين الدولتين.

أ- **دراسة : بن بوزيد سليمان (2017)**: أطروحة دكتوراه بعنوان : استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، عالج فيها الباحث الإشكالية الرئيسية التالية: هل يمكن استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية لقياس أداء البنوك التجارية وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بتعثرها المصرفي؟ وتوصل إلى النتائج التالية:

- تقييم الأداء عملية أشمل من القياس والرقابة على الأداء ، فهي لا تقتصر على تبيان النتائج وإنما تعتمد على تحليلها والتأكد من توافقها مع للأهداف المسطرة.

- يساعد التحليل المالي للأداء المصرفي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية.

صعوبات البحث: تمثلت الصعوبات الأساسية التي واجهتنا في إعداد هذا بالبحث في :

1. صعوبة الوصول إلى بعض المراجع حيث اقتصرنا في اغلب الأحيان على المصادر الإلكترونية فقط و ذلك بسبب الظروف التي فرضتها وخاصة منها المراجع الورقية كالكتب وذلك راجع إلى ازمه جائحة كورونا
2. قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع و تحليل مختلف أبعاده خاصة على البنوك الجزائرية

هيكل البحث:

من اجل الإلمام بالجوانب الرئيسة للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: خصص للجانب النظري، حيث تناولنا فيه مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك من حيث مفهومها و نشأتها و اهميتها ، كما تم التطرق إلى مفهوم المردودية في البنوك ، أهميتها و انواعها مع التركيز على المردودية المالية و الاقتصادية.

الفصل الثاني: في هذا الفصل حاولنا إسقاط اهم ما جاء في الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري BNA حيث تم التعريف بالبنك و استعراض أهم قوائمه المالية بهما بالإضافة إلى حساب و تحليل مردوديته المالية و الاقتصادية خلال الفترة 2017 -2019

خاتمة: احتوت اهم النتائج التي تم التوصل إليها بجانب بعض التوصيات و الآفاق المستقبلية للدراسة

.

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية حول المردودية المالية و الاقتصادية في البنوك التجارية

تمهيد:

تمثل المردودية اهم المؤشرات الدالة على فعالية نشاط البنوك التجارية ، فهي ذات أهمية بالغة للبنك أولا باعتبارها تمثل أداة للحكم على فعالية استخدام الموارد و توليد الأرباح ، و بالنسبة للعملاء و التعاملين مع البنك باعتبارها مصدرا للثقة و جذب العملاء للإيداع اموالهم أو حتى طلب القروش منه .

المبحث الأول: مدخل نظري حول البنوك التجارية

يتناول البحث عرضا نظريا حول البنوك التجارية من حيث مفهومها و أهميتها و كذا أهم وظائفها الحديثة و التقليدية .

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

أولا- تعريف البنوك: رغم أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية فإنه يصعب إعطاء تعريف دقيق و شامل للبنك بصورته الحديثة بسبب تعدد أعماله و وظائفه، لذلك سنبين في هذا المطلب مختلف التعاريف المقدمة للبنوك وأصلح المصطلح و دلالته اللغوية.

1.أصل التسمية: اشتقت كلمة بنك من المصطلح الإيطالي (**بانكو** BANCO) و التي تعني المنضدة أو المسطبة التي يتم فيها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت فيما بعد تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة، وتجرى فيه المتاجرة بالنقود.[1]

2.التعريف اللغوي للبنك: في اللغة عادة ما يتم استخدام مصطلح " المصرف " كتعبير عن كلمة " بنك " حيث يقال : صرف، صارف، وصيرفة الدنانير بمعنى تبدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصيرفي هو بائع النقود بنقود غيرها، والمصرف (هو الكلمة المحدثة وجمعها مصارف)، تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض، كما تحمل كلمة مصرف في اللغة العربية عدة معاني منها بيع النقد بالنقد[2] .

3. التعريف الاصطلاحي للبنك:

التعريف الشائه للبنوك هي أنها " مؤسسات مالية تعتمد على قبول ودائع الأفراد و الهيآت بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل ، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة الخارجية و الداخلية"[3] .

من تعاريفها بالنظر لدورها الذي تقوم به "هي مؤسسات تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما[4]

1 محمد الفاتح محمود بشير المغربي،النقود و البنوك ، دار الجنان للنشر والتوزيع عمان،2016،ص72

2 وليد العايب و لحلو بخاري، اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية، دار حسن العصرية ،لبنان ، 2013، ص7

3 محمد السيد سرايا ، البنوك التجارية شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 15

4 محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص: 7.

وهي أيضا "مؤسسات مالية وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما تقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الإقراض والاقتراض.[1]

3. التعريف القانوني للبنوك في الجزائر: تدرج المشرع الجزائري في تعريف البنوك ، و فيما يلي بعض المواد القانونية التي تناولت مفهوم المصطلح:

عرفت البنوك وفقا القانون رقم 86-12 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 يتعلق بنظام البنوك و القرض كما يلي:[2].

- نص المادة 15: " البنك المركزي و مؤسسات القرض مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية بالعمليات المصرفية "

- نص المادة 17: " تعد بنكا " كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية :

- ✓ تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع كيفما كانت مدتها و شكلها .
- ✓ تمنح القروض كيفما كانت مدتها و شكلها .
- ✓ تقوم بعمليات الصّرف و التّجارة الخارجية مع مراعاة التشريع و التنظيم المعمول بهما في هذا المجال.
- ✓ تتولى تسيير وسائل الدّفع .
- ✓ توظف القيّم المنقولة و جميع العوائد المالية ، و تكتتب بها و تشتريها و تسيّرها وتحفظها و تبيعها .

في اطار قانون النقد و القرض (القانون 10-90 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنّقد و القرض) تم التطرق لتعريف البنوك في المواد التالية[3]:

- نص المادة 110: " تتضمن الأعمال المصرفية ، تلقى الأموال من الجمهور و عمليات القرض ، ووضع وسائل الدّفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل.

[1] محمد اسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، آربد، الأردن، 2010، ص:18.

[2] القانون رقم 86-12 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 يتعلق بنظام البنوك و القرض

[3] القانون 10-90 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنّقد و القرض

- نص المادة111: تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، تلك التي يتم تلقيها من الغير، ولا سيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها.
- نص المادة 112 :تشكل عملية قرض في تطبيق هذا القانون كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان.

تعتبر بمثابة عمليات قرض عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء ولا سيما عمليات الإقراض مع إيجار.

- نص المادة 113: تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل.

المادة 114: البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصوغة في المواد من (110 ، 111 ، 112 ، 113) من هذا القانون.

- ✓ المادة 116: يمكن البنوك والمؤسسات المالية أن تجري العمليات التابعة لنشاطها كالعمليات التالية:
- ✓ عمليات الصرف،
- ✓ عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة،
- ✓ توظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية والاكتتاب بها وشرائها وإدارتها وحفظها وبيعها، إسداء المشورة والعون في إدارة الممتلكات،
- ✓ المشورة والإدارة المالية والهندسية المالية وبشكل عام جميع الخدمات التي تسهل إنشاء وإنماء المؤسسات مع مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بممارسة المهن.
- ✓ عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار بالشراء.

المطلب الثاني: أهداف و مهام البنوك التجارية: تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : الربحية والسيولة و الأمان[1] .

أولا: أهداف البنوك التجارية : تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هـــي : الربحيـــة والسيولة و الأمان.

[1] محمد الفاتح، محمود بشير المعربي، النقود و البنوك، دار الجنان للنشر، عمان الاردن،2016 ص ص 76-78

1- **الربحية :** الهدف الأساسي لأي بنك هو تحقيق اكبر ربح ممكن للملاك ، حيث أن المعيار الأساسي لتقييم كفاءة الإدارة في البنك هي حجم الأرباح المحققة ، فاذا حققت الادارة ارباحا اكثر ، فان ذلك يعني انها اكفأ من غيرها ، كما وان الوظيفة الرئيسية لأدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح[1] .

2- **السيولة** :، يقصد بالسيولة القدرة على تحويل أي أصل من الأصول نقد بأقصى سرعة ممكنة وباقل خسارة ، وبناء عليه فان البضاعة اكثر سيولة من العقارات ، والذمم المدينة اكثر سيولة من البضاعة ، وهكذا أما السيولة ، في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ، ومقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات او حاجات مالية أخرى، وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة ، فالمصارف التجارية لا تستطيع كبقية المؤسسات الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ، فان مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف ، كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس[2] .

3- **الأمان :** فالبنوك التجارية لا يمكنها أن تتحمل خسائر تزيد عن رأسمالها ، فكل خسارة من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين ، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري ، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة ، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف ، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين) ، وأنشطتهم ، وأيضا تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة ، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض، التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة ، تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي.

ثانيا- وظائف البنوك التجارية : من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ، بجانب دورها في تمويل التجارة الخارجية، و تقديم الاعتماد المستندية ،هذا بالإضافة إلى الخدمات الكثيرة التي تقدمها إلى زبائنها مثل الحوالات ، تحصيل الشيكات والكمبيالات

1 رضا صاحب أبو حمد. إدارة المعارف –مدخل تحليلي كمي معاصر–، ط (01)، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص: 70-72.
2 إسماعيل إبراهيم عبد الباقي،إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2016 ، ص

، صرف المرتبات والأجور ، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات ، وبيع وشـــراء العمـــلات الأجنبية ،بصورة عامة يمكن تصنيف إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة[1]

✓الوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها؛
- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك و ربحيتها وأمنها؛ .

✓أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي علـــى ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي[2]:

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛
- تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان)؛
- خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على ائتمان)؛
- تحصيل الأوراق التجارية
- إدارة الأعمال و تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء .
- تمويل ودعم المشاريع السكنية.
- دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع .
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- إصدار خطاب ضمان.
- تحويل ، شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إصدار الشيكات السياحية.
- تمويل التجارة الخارجية و فتح الاعتمادات المستندية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- تقديم الخدمات الإلكترونية
- شراء وبيع الشيكات الأجنبية.

بصورة عامة يمكن توضيح أهم النشاطات التي تقوم بها البنوك التجارية في الشكل الموالي:

[1] عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة للبنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1993 ، ص177.

[2] رشيد العطار ، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص: 70.

الشكل (1): ملخص الوظائف الأساسية للبنوك التجارية

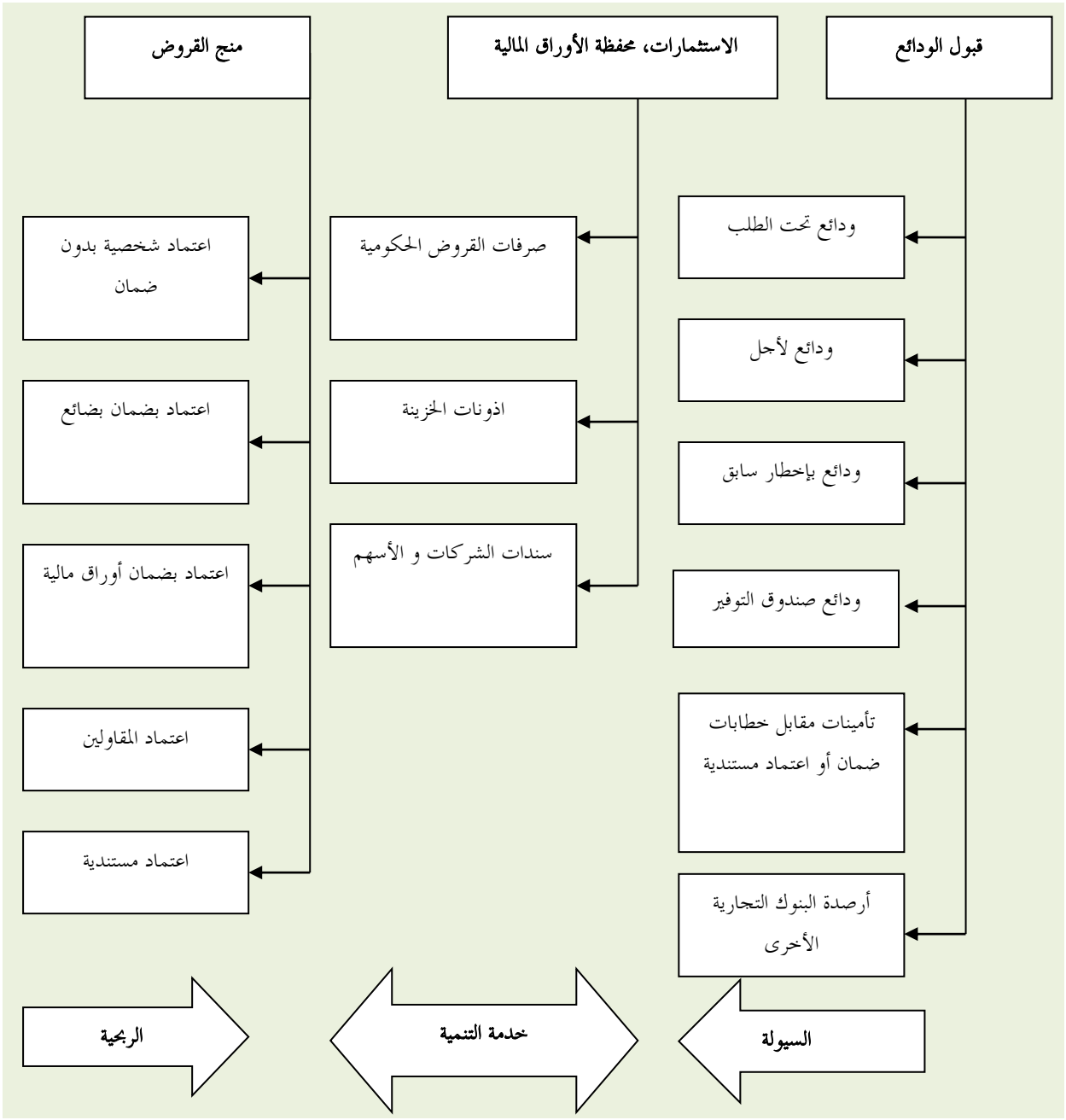

المصدر: عبد الغفار حنفي، قريا قص سمية، البورصات و المؤسسات المالية(البنوك، أسواق رأس المال، شركات التامين، شركات الاستثمار)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002 ، ص 46.

يلخص الشكل أعلاه اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ضمن أنشطتها العادية، كما يظهر جوهر نشاط البنك المتمثل في الوساطة بين عارضي الأموال (المودعين) و طالبي الأموال (المقترضين)، بالإضافة إلى محصلة هذه الوساطة المتمثل في تحقيق الموازنة بين السيولة (الالتزام بإرجاع أموال المودعين) و الرحية التي تمثل مبررا لاستمرار النشاط و نموه.

المبحث الثاني: أساسيات حول المردودية في البنوك التجارية

يتناول المبحث دراسة نظرية حول المردودية في البنوك التجارية، من حيث مفهومها و أهميتها بالإضافة إلى بيان أهم الوثائق المحاسبية اللازمة لحسابها .

المطلب الأول: مفهوم المردودية البنكية:

أولا- تعريف المردودية: يعد مصطلح المردودية من المفاهيم الواسعة و المتعددة الاستخدام، غير أن مدلولها العام يؤول إلى اعتبارها مؤشرا لتقييم و قياس مخرجات نشاط أو مؤسسة أو وحدة ما.

في مجال العمل البنكي تشير المردودية إلى قدرة البنك على تحقيق العوائد نتيجة ممارسته مختلف أنشطته ، كما أنها تعني أيضا :

- تمثل المردودية العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية[1].
- المردودية هي الفوائض النقدية المتأتية من الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة وتطبق على كل الأنشطة الاقتصادية
- المردودية هي كذلك العلاقة بين النتيجة المحققة وحجم تكلفة الأموال المستثمرة.
- تمثل المردودية النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة لتحقيقها ، و هي بذلك تمثل انعكاسا لقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.[2]
- تعبر المردودية عن إمكانية تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف التي يتحملها البنك في اطار ممارسة أنشطته العادية [3].
- والمردودية البنكية تعبر عن قدرة البنك في تحقيق عوائد تفوق التكاليف، انطلاقا من رأس مال البنك و باقي خصومه[4]

من خلال ما سبق فالمردودية هي مؤشر لقياس النتائج المحققة ما خلال فترة محددة وانطلاقا من استغلال موارد محددة.

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص267.

[2] ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص14.

[3] د. محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك : دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's، رسالة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 35.

[4] طبي عائشة، إدارة مخاطر السيولة و تاثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية،غير منشورة، جامعة غرداية،2017/2016، ص10.

ثانيا–أهمية المردودية: إن ارتباط المردودية بتحقيق النتائج يجعلها على قدر عال من الأهمية بالنسبة للبنـــك، كما أن أنها تعد من المؤشرات الرئيسية التي يهتم بها مختلف الأطراف المتعاملين معه داخليـــا أو خارجيـــا ، وفيما يلي توضيح لأهمية المردودية لكل طرف على حدى.

1. **أهمية المردودية بالنسبة للملاك و المساهمين:** يهتم الملاك و المساهمين بمتابعة أمـــوالهم المســـتثمرة و العمل على تحقيق أعلى العوائد الممكنة ، و لذا فإنهم يهتمون بحساب و متابعة مردودية أمـــوالهم المستثمرة.

2. **أهمية المردودية بالنسبة للعملاء** :طبيعة عمل البنوك يجعلها مطالبة ببناء علاقات وثيقة و قوية مـــع عملائه باعتبارهم مصدرا أساسيا للأموال لديه، لذا فإن تحقيق معدلات مقبولـــة مـــن المردوديـــة يساهم في تحسين موقف البنك تجاه عملائه من خلال العمل على زيادة ثقتهم في التعامل معه.

3. **أهمية المردودية بالنسبة للعاملين :** تظهر أهمية المردودية للعاملين من خلال تأثيراتها المختلفة علـــى العاملين بالبنك، فتحقيق مستويات عالية يمثل حافزا لهم و مؤشرا على الاســـتقرار الـــوظيفي ، في حين أن تحقيق مستويات متدنية من المردودية قد ينعكس سلبيا على أداء العاملين من خلال الخوف من فقدان مناصبهم أو تأخر رواتبهم و كلها عوامل قد تزيد من وضعية البنك سوءا إذا لم يـــتم تدارك الأمور و اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ثالثا– أهداف المردودية: يرتبط حساب و متابعة مغيرات مؤشر المردودية في البنك بتحقيق مجموعـــة مـــن الأهداف أهمها:

- التعرف على مدى كفاءة البنك في استغلال موارده من اجل تحقيق العوائد
- المساعدة في عملية اتخاذ القرارات المناسبة مثل اتخاذ القرار بتوسيع نشاط ما أو تقليصه انطلاقا من مقارنة المردودية لمحققة مع المستهدفة.
- المساعدة في احتيار مجالات الاستثمار المربحة و ذات العوائد التي تتلاءم مع أهداف البنك
- ضمان البقاء و المنافسة و تنمية موارد البنك.

المطلب الثاني: متطلبات حساب المردودية في البنوك التجارية

يتضمن هذا الجزء عرضا لأهم الوثائق التي يعتمد عليها في حساب و تقييم مختلف أنواع المردودية في البنوك التجارية

أولا-القوائم المالية للبنوك التجارية

القوائم المالية وسيلة أساسية للإبلاغ المالي عن منشأة ، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة ، وبعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها ، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية .[1]

1.**الميزانية :**حسب النظام 05-09 تعرف ميزانية البنك بأنها قائمة مالية أساسية في عرض صورة شاملة لحالة البنك في زمن معين ،من خلال تقديم بيان شامل لموارد البنك من جهة وأوجه استخدام هذه الموارد من جهة أخرى [2]

جدول رقم 01 : تنظيم ميزانية البنك التجاري

ميزانية البنك	
الأصول	**الخصوم**
حسابات المجموعة1: عمليات الخزينة وعمليات مابين البنوك	**حسابات المجموعة** 1:عمليات الخزينة وعمليات مابين البنوك
حسابات المجموعة 2: عمليات مع الزبائن	**حسابات المجموعة 2** :عمليات مع الزبائن
حسابات المجموعة 3: محفظة السندات وحسابات التسوية	**حسابات المجموعة 3:** محفظة السندات وحسابات التسوية
حسابات المجموعة 4: القيم الثابتة	**حسابات المجموعة5:**الأموال الخاصة وما شابهها

المصدر : النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 76 ديسمبر 2009

1-**المجموعة (1)** : تسجل في هذه المجموعة العمليات التي تتم نقداً والعمليات التي تتم مع البنوك الأخرى.

2-**المجموعة (2)** : تسجل في هذه المجموعة العمليات التي تتم مع الزبائن، سواء كانت هذه العمليات متمثلة في قروض، ودائع، أو حسابات عادية.

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الجديد ،الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية ،الجزائر،2015،ص191.

[2]النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 76 ديسمبر 2009

3-المجموعة (3) : هي المجموعة الأكثر تنوعاً والأكثر تعقيداً. تسجل في هذه المجموعة العمليات على السندات العمليات ما بين الفروع، العمليات مع الدائنون والمدينون المختلفون، العمليات على التوظيفات المختلفة والحسابات الانتقالية وحسابات التسوية.

4-المجموعة (4) : تسجل في هذه المجموعة الأملاك والقيم الدائمة التي يتحصل عليها البنك بقصد استغلالها للقيام بنشاطاته، وليس بغرض إعادة بيعها. من بين هذه القيم نجد الأصول الثابتة، سندات المساهمة، القروض الإيجارية.

المجموعة (5) : تسجل في هذه المجموعة وسائل التمويل الدائمة والطويلة الأجل كرؤوس الأموال الخاصة والديون.كما تسجل في هذه المجموعة مؤونات الأخطار والأعباء، مؤونات للأخطار العامة البنكية،نتيجة السنة المالية.

الشكل العام لميزانية البنك : تضمن القانون رقم المحدد لقواعد المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية شكل ميزانية البنك مثلما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم 02: ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
الصندوق ،البنك المركزي ،الخزينة العمومية ،مركز الصكوك البريدية	البنك المركزي
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	ديون اتجاه المؤسسات المالية
أصول مالية جاهزة للبيع	ديون اتجاه الزبائن
سلفيات وحقوق على المؤسسات المالية	ديون ممثلة بأوراق مالية
سلفيات وحقوق على الزبائن	الضرائب الجارية – خصوم
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	الضرائب المؤجلة – خصوم
الضرائب الجارية _ أصول	خصوم أخرى
الضرائب المؤجلة _ أصول	حسابات التسوية
أصول أخرى	مؤونات الأعباء والمخاطر
حسابا التسوية	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
المساهمات في الفروع ، المؤسسات المشتركة	ديون تابعة
العقارات الموظفة	رأس المال
الأصول الثابتة المادية	علاوات مرتبطة برأس المال
الأصول الثابتة غير المادية	احتياطات
فارق الحيازة	فارق التقييم
مجموع الأصول	فارق إعادة التقييم
	الترحيل من جديد (+/-)
	نتيجة السنة المالية (+/-)
	مجموع الخصوم

المصدر : النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 76 ديسمبر 2009.

2. **جدول حسابات النتائج:** هو وثيقة محاسبية قانونية تسجل فيه كل الإيرادات التي يحققها البنك في فترة معينة والتكاليف التي يتحملها خلال نفس الفترة ، ويمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف نتيجة الدورة المالية ،وبالتالي يفسر جدول حسابات النتائج الأنشطة التي قام بها البنك قصد فهم مكونات نتيجة الدورة المالية ،يجمع جدول حسابات النتائج بين الإيرادات والتكاليف حسب طبيعتها سواء ما تعلق منها بالاستغلال ،المالية أو الاستثنائية

جدول رقم 03 : جدول حسابات النتائج

البيان	السنة N	السنة N-1
+فوائد ونواتج مماثلة		
-فوائد وأعباء مماثلة		
+عمولات (نواتج)		
-عمولات (أعباء)		
+/- أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة		
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع		
+ نواتج النشاطات الأخرى		
-أعباء النشاطات الأخرى		
الناتج البنكي الصافي		
-أعباء الاستغلال العامة		
-مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية		
الناتج الإجمالي للاستغلال		
-مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد		
استرجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		
ناتج الاستغلال		
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
-العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة		
-ضرائب على النواتج وما يماثلها		
الناتج الصافي للسنة المالية		

المصدر : النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 76 ديسمبر 2009

المطلب الثالث: حساب المردودية المالية باستخدام النسب المالية:

تعد النسب المالية من أكثر أداوت التحليل شيوعا، لا يوجد قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل، حيث يمكن للمحلل أن ينسب أي رقم في القوائم إلى رقم آخر في السنة الحالية أو السنوات السابقة إذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى .

أولا: نسب حساب المردودية المالية للبنوك:

المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية ، ROE) ، يمكن من خلال حساب المردودية المالية تقييم معدل الاستثمار من خلال رأس مال المستثمر. يتم قياسه من خلال النسبة بين النتيجة وحقوق الملكية كلما كانت النتيجة إيجابية وعالية ، كانت الربحية المالية أفضل.

تعتبر هذه النسبة الأكثر استخداما في تقييم الأداء بصورة عامة ، كونها تمثل مقياسا للأداء الداخلي لقيمة المساهمين، لأنه تمدهم بتقييم مباشرا للعائد المالي لاستثمار تتميز بكونها متاحة بسهولة للمحللين كونها تعتمد في حسابها على معلومات عامة متاحة.

يتم احتساب الربحية المالية على النحو التالي:

العائد على الأموال الخاصة = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة = $ROA = RN / Capitaux\ propres$

كلما كانت النسبة عالية كلما كانت دل ذلك على تحقيق مردودية عالية للمساهمين.

ثانيا: نسب حساب المردودية الاقتصادية في البنوك (نسبة العائد على الأصول ROA)

لوقت طويل كان يعتمد على حساب العائد على الأصول على العلاقة (صافي الدخل + الرسوم المالية) / إجمالي الأصول) ، والتي يجب أن تتضمن رسوم الفائدة في البسط لأن الأصول في المقام تم تمويلها عن طريق الديون وحقوق الملكية .تتأثر نسبة العائد على الأصول هذه بمتطلبات رأس المال العامل (BFR) في حالة حدوث زيادة متساوية في الذمم المدينة التجارية والذمم التجارية الدائنة ؛ هذا يزيد من حجم الأصل وبالتالي يقلل من ربحية الأصل. لذلك ، لتجنب هذه المشكلة ، من الممكن حساب الربحية الاقتصادية وهي النسبة بين نتيجة التشغيل بعد الضريبة والأصول الاقتصادية

تقيس الربحية الاقتصادية قدرة الشركة على تسييل الأموال المقدمة من الشركاء والمقرضين. يقيس موقف الشركة من خلال إجمالي أصولها.

يمكن التعبير عن المردودية الاقتصادية بنسبتين: نسبة الهامش التشغيلي أو الربحية التجارية و معدل دوران الأصول ، بالنسبة لمعدل "نسبة دوران الأصول"؛ يقيس فعالية إدارة أصول الشركة ؛ يمثل مستوى المبيعات المحققة من الاستثمار في الأصول.

العائد على الأصول = النتيجة الصافية /مجموع الأصول = $ROA = RN / Actif$

تشير هذه النسبة إلى مقدار صافي الدخل الذي يتم إنشاؤه لكل وحدة نقدية من الأصول، حيث كلما ارتفع العائد على الأصول زادت ربحية البنك .

ثانيا: نسب حساب المردودية التجارية في البنوك.

المردودية التجارية (معدل الهامش الإجمالي): تقيس هذه النسبة قدرة البنك على التحكم في المصاريف العامة تحسب انطلاقا من العلاقة:

معدل العائد الإجمالي = النتيجة الصافية /الناتج البنكي الصافي = $TMN = RN / PNB$

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في الفصل الأول من الدراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية، من حيث بيان مفهومها اللغوي و الاصطلاحي و القانوني و كذا وظائفها و اهدافها، ثم عرجنا على دراسة المردودية في البنوك التجارية بصفة عامة من خلال بيان مفهومها و اهميتها ، كما حاولنا التركيز على نوعين أساسيين هما المردودية المالية و المردودية الاقتصادية حيث تم شرح مدلولهما وبيان متطلبات و طرق حساب كل واحدة منهما .

الفصل الثاني:
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري
خلال الفترة 2017 2019

تمهيد:

سنتناول من خلال هذا الفصل اسقاطا عمليا لمختلف المفاهيم التي تم تناولها في القسم النظري للدراسة، حيث سيتم حساب و تقييم المردودية المالية و الاقتصادية للبنك الوطني الجزائري BNA من خلال استغلال البيانات المنشورة له على موقعه الرسمي و التي تشمل الميزانية و جدول حسابات النتائج للفترة الممتدة بين 2017 و2019.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري:

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، وسنختصرها في تعريف عام: يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك وسمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

كما انه من الممكن أن تقوم ب:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- قبول الودائع بكل أشكالها؛
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو بضمانات؛
- التدخل في العمل الصرف الآني أو الأجل؛
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم وتسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل 21 جوان1988 و قانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

قام البنك بافتتاح فروع في كل الولايات ويسعى اليوم بفتح عدة وكالات فحسب الصفحة الرسمية للبنك

ففي يوم الخميس 17 يناير 2019 افتتح البنك المديرية الجهوية الجديدة للاستغلال بولاية بلعباس 199، ستضم هذه الوكالة الجديدة ثمانية وكالات، وهي وكالة بلعباس، سعيدة، عين تموشنت، البيض، المالح، تلاغ، معسكر . وهذا الإجراء الذي يعد جزء من الخطة الإستراتيجية يهدف بشكل رئيسي إلى توسيع شبكة البنك، كما سيتيح لكل مديرية جهوية من تقديم المزيد من المساعدات.

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري:

أولا: مهام البنك الوني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري والهام ويقوم بالخدمات المهنية المؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجاري المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما أنه من الممكن أن يكتب على أي شكل كان، أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة،

أو العمل لوحده أو بالتعاون من مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو خارج على أي شكل كان كل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

وعموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي :

- تقديم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات؛

- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة بها - القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات والتحويلات...؟

- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل؛

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛

- إدخال تقنيات ووسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصـــلاحات النقديـــة ؛ - ترقيـــة العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع... إلخ؛

- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛

- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

شكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لبنك BNA

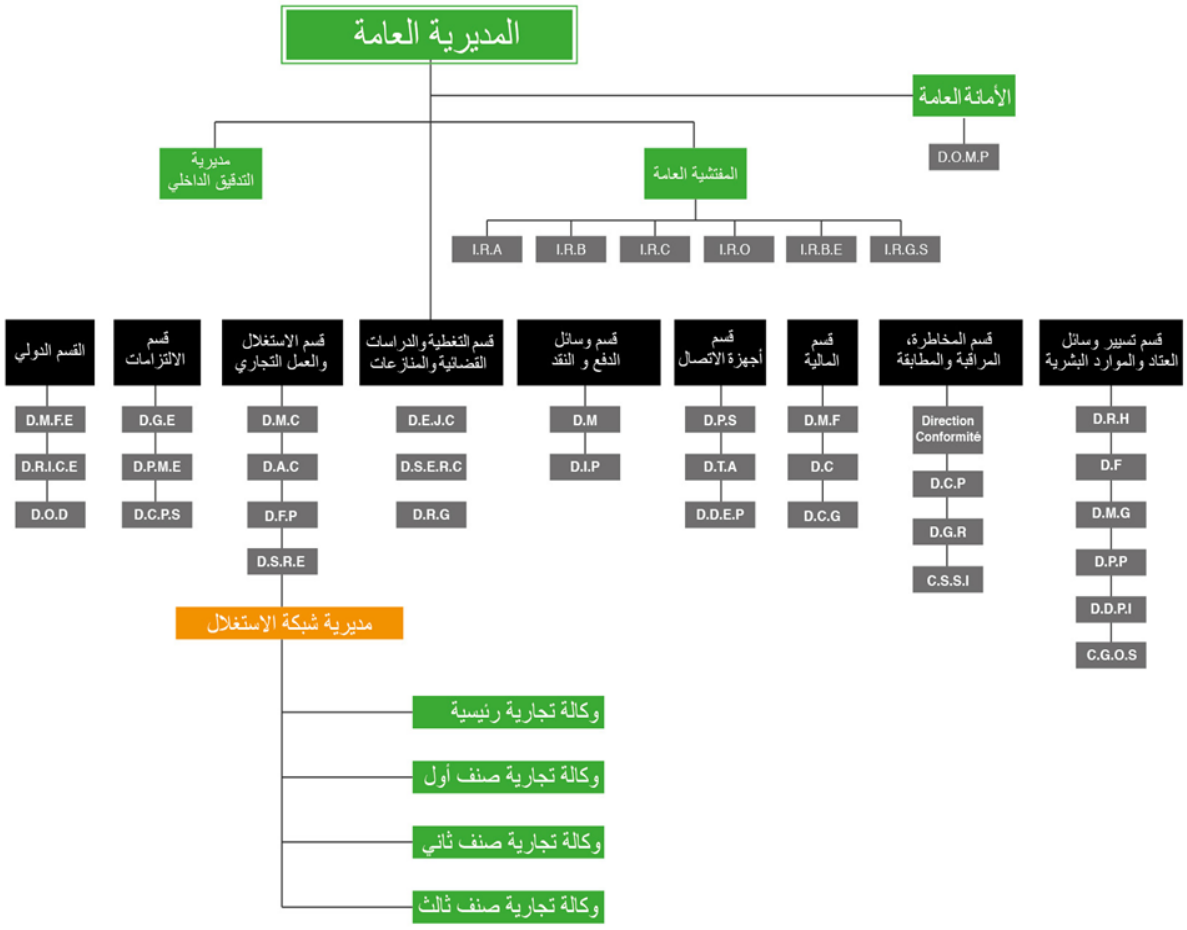

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz/ar/

المفتشية العامة

I.R.A : المفتشية الجهوية – الجزائر العاصمة

I.R.B: المفتشية الجهوية – البليدة

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

الأمانة العامة

- **DOMP** : مديرية تنظيم المناهج والإجراءات

- **DSERC** : مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض
- **DRG** : مديرية تحصيل الضمانات

الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد:

- **DM :** مديرية النقد
- **DIP :** مديرية وسائل الدفع

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

- **DPS** : مديرية الإنتاج والخدمات
- **DTA** : مديرية التكنولوجيات والهندسة
- **DDEP** : مديرية تطوير الدراسات والمشاريع

الهياكل الملحقة بقسم المالية

- **DMF** : مديرية السوق المالي
- **DCG** : مديرية مراقبة التسيير
- **DC** : مديرية المحاسبة

الهياكل التابعة لقسم المخاطر، المراقبة والمطابقة:

- **D Conformité :** مديرية المطابقة
- **DCP :** مديرية المراقبة الدائمة
- **DGR :** مديرية تسيير المخاطر
- **CSSI :** خلية أمن الأنظمة المعلوماتية

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

- **DRH** : مديرية الموارد البشرية

I.R.C : المفتشية الجهوية – قسنطينة

I.R.O : المفتشية الجهوية – وهران

I.R.BE : المفتشية الجهوية – بجاية

I.R.GS : المفتشية الجهوية – الجنوب الكبير

DAI: مديرية التدقيق الداخلي

الهياكل التابعة للقسم الدولي

- **DMFE :** مديرية التحركات المالية مع الخارج
- **DRICE** : مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية
- **DOD** : مديرية العمليات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

- **DGE** : مديرية المؤسسات الكبرى
- **DPME** : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **DCPS** : مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري

- **DMC** : مديرية التسويق والاتصال
- **DAC** : مديرية التنشيط التجاري
- **DSRE** : مديرية دعم شبكة الاستغلال
- **DFP :** مديرية التمويل التشاركي

الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

- **DEJC** : مديرية الدراسات القانونية والمنازعات

- **DPPI** : مديرية تطوير التراث العقاري.
- **DF** : مديرية التكوين
- **CGOS** : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
- **DMG** : مديرية الوسائل العامة
- **DPP** : مديرية المحافظة على الأملاك

المطلب الرابع: مؤشرات عامة حول البنك الوطني الجزائري لسنة 2019

فيما يلي بعض المؤشرات العامة حول بنك BNA لسنة 2019

شكل رقم 03 : مؤشرات عامة حول بنك BNA لسنة 2019

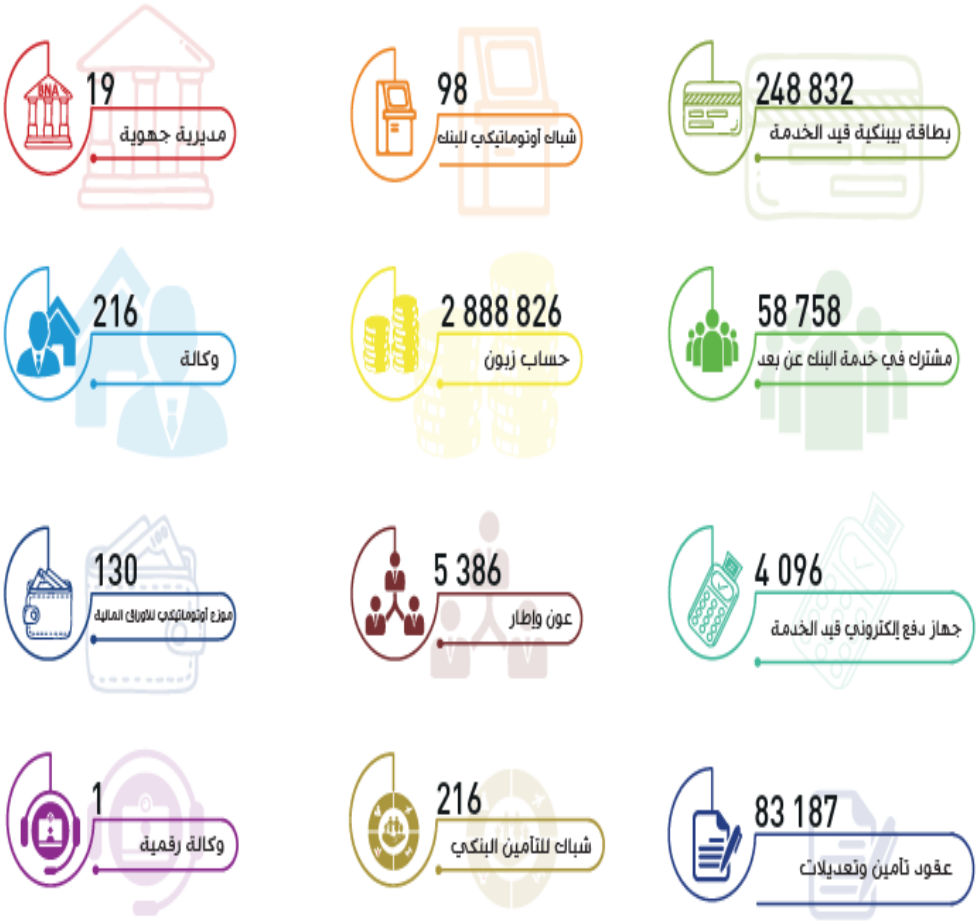

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz/ar/

تعر هذه المؤشرات اهمية البنك الوطني الجزائري و مكانته المميزة في المنظومة المصرفية الجزائرية

المبحث الثاني:حساب و تحليل تحليل المردودية المالية و الاقتصادية للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2019/208

سيتم في هذا المبحث عرض أهم القوائم المالية للبنك ذلك للسنوات المتاحة (2018-2018)، كما سيتم تحليل هذه القوائم و استخراج مختلف النسب المالية انطلاقا من البيانات المالية التي تتضمنها.

المطلب الأول :عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج للفترة ما بين (2018-2019)

توجد العديد من القوائم المالية التي ينشرها البنك ، غير انه تماشيا مع موضوع الدراسة سنكتفي بعرض قائمتين رئيسيتين فقك هما الميزانية و جدول حسابات النتائج .

1. **الميزانية : جانب الأصول**

جدول رقم04: ميزانية بنك BNA (الأصول) للسنوات 2017-2019 (الوحدة: ألف دينار جزائري)

البيان	2017	2018	2019
الصندوق،البنك المركزي،الخزينة العمومية،مركز الصكوك البريدية	29863421	337316817	431208241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	250	270	256
أصول مالية جاهزة للبيع	265053415	379543232	406162203
سلفيات و حقوق على المؤسسات المالية	277338267	407271144	419512117
سلفيات و حقوق على الزبائن	1622181004	1806662078	2044508428
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	194043819	14043819	14043819
الضرائب الجارية –أصول	11176	10145906	12854579
الضرائب المؤجلة – أصول	611969	691309	751736
أصول أخرى	38681034	28926710	56972992
حسابات التسوية	75010175	51160554	55562832
المساهمات في الفروع ،المؤسسات المشتركة	23741477	23761261	27620374
الأصول الثابتة المادية	21150516	22680606	22680606
الأصول الثابتة غير المادية	171517	95644	86689
فارق الحيازة	00	00	00
مجموع الأصول	**2843371178**	**3082299350**	**3491982968**

المصدر: من إعداد لطالبان بالاعتماد على وثائق البنك ،متاحة على الرابط:https://www.bna.dz

أهم ملاحظة تظهر من خلال استعراض الأرقام الوارد في ميزانية البنك (جانب الأصول) للفترة 2017- 2019 هي التطور في إجمالي الأصول خلا الفترة المذكورة ،حيث انتقل من قيمة **2843371178 ألف دينار سنة 2017 إلى** 3491982968 سنة 2019 ما يعادل نسبة نمو تقارب 22.8 % .

2. الميزانية : جانب الخصوم

جدول رقم5: ميزانية بنك BNA (الخصوم) للسنوات 2017-2019 (الوحدة: ألف دينار جزائري)

البيان	2017	2018	2019
البنك المركزي	-	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	158992098	243452166	454327409
ديون تجاه الزبائن	1834455739	1988292588	2103524686
ديون ممثلة بورقة مالية	16428533	18685076	22641228
الضرائب الجارية –خصوم	11273229	14282865	9365385
الضرائب المؤجلة –خصوم	536812	537377	537603
خصوم أخرى	110962924	117077585	139136132
حسابات التسوية	104668088	70894144	103916975
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	30045156	30088761	320689934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	102041054	108112786	119836510
ديون تابعة	19400000	208002425	207485319
راس المال	41 600 000	150 000 000	150000000
علاوات مرتبطة براس المال			
الاحتياطات	178987219	90573966	114406150
فارق التقييم	5169755(-)	7991301(-)	**3876986(-)**
فارق اعادة التقييم	14122289	14122289	**14122289**
(+/-)ترحيل من جديد	5703139	5703139	**5703139**
(+/-)نتيجة السنة المالية	29986747	35832184	19064195
مجموع الخصوم	**2828633272**	**3082299350**	**3491982968**

المصدر: من إعدادا لطالبان بالاعتماد على وثائق البنك، متاحة على الرابط:https://www.bna.dz

من خلال استعراض الأرقام الوارد في ميزانية البنك (جانب الأصول) للفترة 2017- 2019 نلاحظ هي التطور في إجمالي الخصوم خلا الفترة المذكورة ،حيث انتقل من قيمة **2828633272 ألف دينار سنة 2017 إلى 3491982968** سنة 2019 ما يعادل نسبة نمو تقارب 23.4 % .بالمقابل نلاحظ تراجعا في النتيجة المالية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2017 حيث عرفت تراجعا بنسبة 36 % .

3- جدول حساب النتائج (بآلاف الدينار الجزائري) :

جدول رقم 06 : جدول حساب النتائج لبنك BNA للسنوات 2017-2019 (الوحدة: ألف دينار جزائري)

البيان	2017	2018	2019
+فوائد ونواتج مماثلة	115094180	138968599	139568406
-فوائد وأعباء مماثلة	39130790(-)	46126936(-)	48961575
+عمولات (نواتج)	2107888	2111057	2153578
-عمولات (أعباء)	42708(-)	56129(-)	16502
-/+أرباح او خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	14	50	1
-/+أرباح او خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	16994	571993	723344
+نواتج النشاطات الأخرى	236245	236307	339396
-رسوم للأنشطة الأخرى	0		-
الناتج البنكي الصافي	**78281823**	**95704941**	**94076648**
-أعباء الاستغلال	21334309(-)	20548066(-)	21756434(-)
-مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغي المادية	1550437(-)	1556861(-)	1529067(-)
الناتج الإجمالي للاستغلال	**55397077**	**73600014**	**70791147**
-مخصصات المؤونات ،خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	45735249(-)	45566838(-)	87266334(-)
+استرجاعات المؤونات خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	31702679	22003097	44844566
ناتج الاستغلال	41364507	50036273	28369379
-/+أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
+العناصر غير العادية (نواتج)			
-العناصر غير العادية (أعباء)			
ناتج قبل الضريبة	**41364507**	**50036273**	**28369379**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	11377760(-)	14204089(-)	9305185(-)
الناتج الصافي للسنة المالية	**29986747**	**35832184**	**19064194**

المصدر: من إعدادا لطالبان بالاعتماد على وثائق البنك، متاحة على الرابط:

https://www.bna.dz

تؤكد البيانات الواردة في جدول حسابات النتائج للبنك خلال الفترة 2017 -2019 انخفاض في النتيجة المالية الصافية للبنك لسنة 2019 مقارنة بسنة 2017 ، مع ملاحظة انخفاض أيضا في كل النتائج الوسطية الأخرى (الناتج البنكي الصافي ،الناتج الإجمالي للاستغلال ، ناتج قبل الضريبة)

4مؤشرات مالية أخرى حول بنك BNA :يتضمن الجدول الموالي بعض المؤشرات المالية التي تضـــمنتها التقارير السنوية المنشورة للبنك خلال الفترة 2017-2019

جدول رقم 07 : بعض المؤشرات المالية لبنك BNA للسنوات 2016-2018 (بآلاف الدينار الجزائري)

	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	530 701 000	312 955 000	568196000
أجمالي الودائع (بالعملة الوطنية)	1 708 524 000	1 849 643 000	1970947000
إجمالي القروض	1 650 275 000	1 822 444 000	2046448000
مجموع الأصول	3491982968	3082299350	2828633272
الناتج البنكي الصافي	94076648	95704941	78281823
الناتج الإجمالي للاستغلال	55397077	73600014	70791147
النتيجة الصافية	29986747	35832184	19064194

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على وثائق البنك ، متاحة على الرابط:

https://www.bna.dz/images/pdf/rapport-2018.pdf

https://www.bna.dz/images/pdf/rapport-2019.pdf

يتضمن الجدول أعلاه ملخصا لمجموعة من البيانات المالية و التي سيتم الاعتمـــاد عليهـــا بجانـــب المعلومات المستخرجة من الميزانية و جدول حسابات النتائج في تقييم مردودية البنـــك للفتـــرة 2017-2019

المطلب الثاني :حساب تحليل المردودية لبنك BNA للفترة 2017-2019

تم استغلال البيانات الواردة في تقرير النشاط السنوي المنشور على الموقع الإلكتروني للبنك في حساب ، و استغلال بعض النسب المحسوبة مسبقا للبنك والمستخرجة من تقاريره المنشورة تم حساب نسب المردودية المختلفة للبنك للفترة 2017-2019

أولا : حساب و تحليل المردودية المالية لبنك BNA خلال الفترة 2017-2019

جدول رقم 08 :المردودية المالية لبنكBNAللفترة 2017-2019 .

	2017	2018	2019
المردودية المالية (معدل العائد على الأموال الخاصة)	%5.65	% 6.41	% 3.35

المصدر: من إعداد لطالبان

شكل رقم 04 :تطور المردودية المالية لبنكBNAللفترة 2017-2019 .

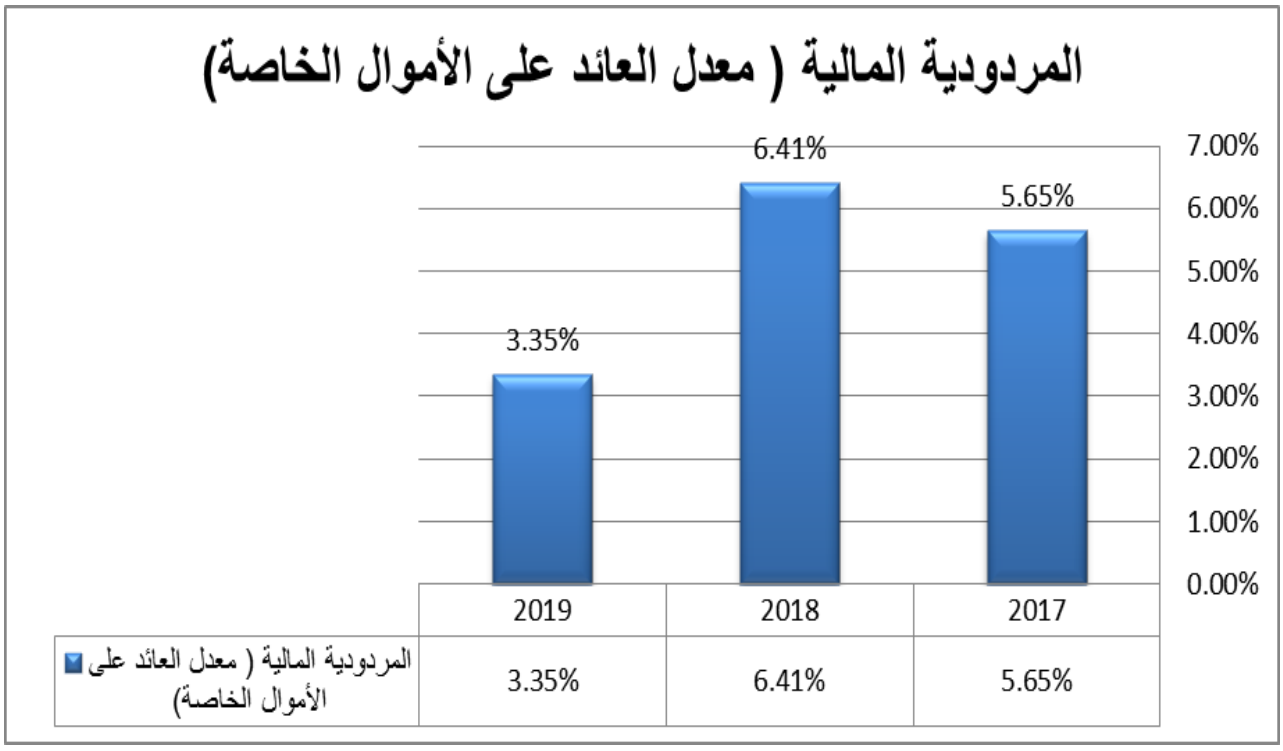

المصدر: من إعداد لطالبان

تقيس المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة) قدرة البنك على توليد الأرباح من استغلال مختلف أمواله الخاصة، نلاحظ أن النسبة عرفت نموا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ثم تراجعت سنة

2019 بنسبة معتبرة ، نشير أن الحكم على فعالية البنك من خلال هذه النسبة يتم عبر المقارنة مع النسبة المحققة من المؤسسات التي تشتغل في نفس القطاع.

ثانيا : حساب و تحليل المردودية الاقتصادية لبنك BNA خلال الفترة 2017-2019

جدول رقم 09 :المردودية الاقتصادية لبنكBNAللفترة 2017-2019 .

	2017	2018	2019
المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأصول)	1.06%	1.16 %	0.55 %

المصدر: من إعداد لطالبان

شكل رقم 04 :تطور المردودية المالية لبنكBNAللفترة 2017-2019 .

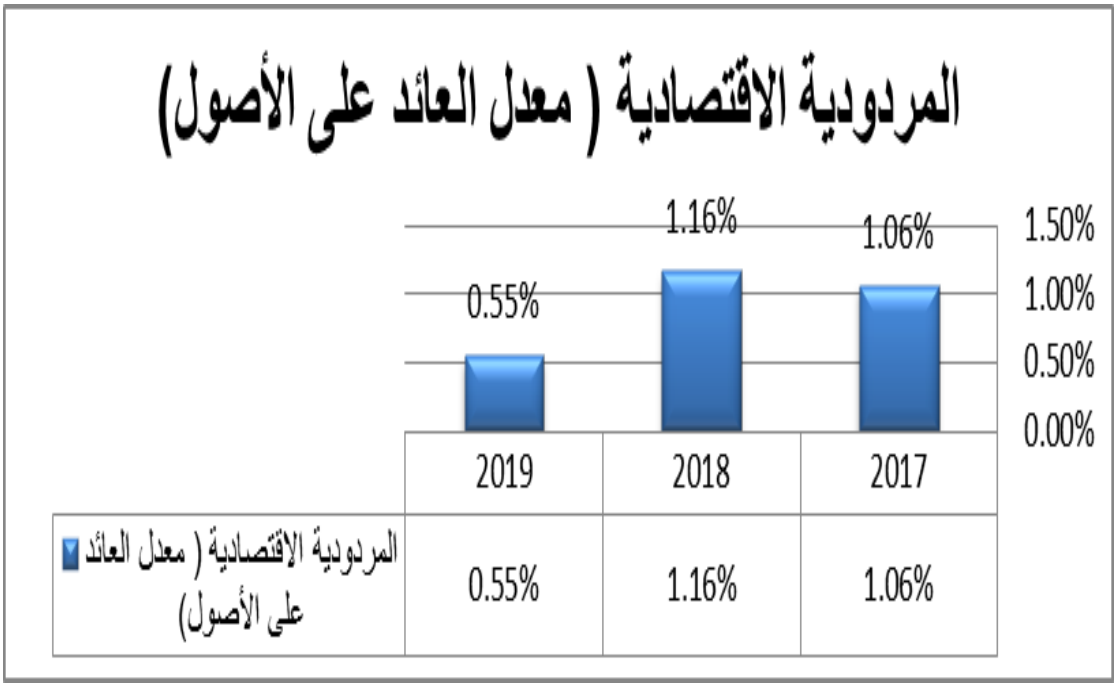

المصدر: من إعداد لطالبان

بالنسبة لمردودية الأصول و التي تقيس قدرة البنك على توليد الأرباح ، نلاحظ أن النسبة عرفت ارتفاعا طفيفا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ثم اتجهت نحو الانخفاض في سنة 2019 منتقلة من 1.16 % إلى 0.55 % فقط، هذه النسبة مثل سابقتها يمكن من خلالها الحكم على فعالية البنك من خلالها بالمقارنة مع النسبة المحققة من المؤسسات التي تشتغل في نفس القطاع.

ثالثا- مؤشرات أخرى للمردودية :

يمكن الاستعانة بمؤشرات أخرى لتقييم المردودية في البنوك ، تم حساب بعضا منها في الجدول الموالي.

جدول رقم 10 :مؤشرات أخرى للمردودية في بنكBNAللفترة 2017-2019 .

	2017	2018	2019
معامل الاستغلال	%29.23	% 23.10	% 24.75
معدل الهامش الصافي	%38.30	% 37.44	% 20.26
معامل (نسبة التوظيف)	0.90	0.97	0.96

المصدر: من إعداد الطالبان

من خلال النسب المبينة في الجدول نلاحظ الآتي:

بالنسبة لمعامل الاستغلال و الذي يستخدم للدلالة على سلامة الإدارة و حسن الأداء في البنك كلما كانت قيمته منخفضة (يشير ذلك إلى التحكم في التكاليف) نلاحظ أن كان متذبذبا في سنوات الدراسة.

- بالنسبة لهامش الاستغلال فقد قدرت نسبته 30.34%في سنة ثم عرف ارتفاعا في سنة 2017 ليصل إلى 38.30 % ، و عموما بالرغم من هذا التزايد فإن النسبة مقبولة عموما و تعكس تحكما متوسطا لبنك في تكاليفه.
- بالنسبة لمعمل التوظيف نلاحظ انه أقل من 1 ، ما يعني أن حجم الودائع أكبر من حجم القروض و هو مؤشر يعني التحكم نسبيا في درجة مخاطر البنك ، رغم أن هناك تزايدا ملحوظا للمؤشر خلال السنوات الثلاثة للدراسة.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل في المبحث الأول تقديم للبنك الوطني الجزائري BNA من خلال نشأته وتعريفه وأهدافه واهم مهامه ووظائفه ،أما المحث الثاني فقد حاولنا فيه حساب و تحليل مختلف المؤشرات الخاصة مردودية البنك للفترة المذكورة، حيث تم الاعتماد لهذا الغرض على الميزانية و جدول حسابات النتائج و كذا بعض النسب و القيم المتاحة ضمن التقارير السنوية المنشورة للبنك

وفي البحث الثاني قمنا بعرض ميزانيته وجدول حسابات النتائج في الفترة ما بين 2017-2019 ثم تطرقنا إلى التحليل المالي باستخدام النسب المالية والتي شملت مؤشرات الربحية ومؤشرات كفاية راس المال ومؤشرات السيولة وكذا مؤشري الكفاءة وتوظيف الأموال .

الخاتمـــــة

الخاتمة:

أظهرت دراستنا أهمية تحليل النتيجة المالية للبنوك التجارية ، حيث يتيح ذلك قاعدة علمية لاتخاذ القرار داخل البنك، كما أن معرفة مصدر و اتجاه النتيجة المحققة في البنك تمكن إدارته من الكشف عن أسباب القوة والضعف في مختلف جوانب النشاط، و بالتالي إعداد قراءة سليمة وتفسير علمي للأرقام التي تتضمنها قوائمه المالية خاصة جدول حسابات النتائج.

كما أن عملية تحليل مكونات النتيجة المالية تعتبر أحد أوجه المراقبة المستمرة لنشاط البنك و مصدرا رئيسيا للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة وتصحيح الانحرافات حين وقوعها بما يسمح من تحسين وضعيته المالية والوصول إلى أقصى مستويات الربحية.

نتائج الدراسة النظرية:

- تمثل المردودية محصلة نشاط البنك و قيمتها ذات دلالة و تأثير على البنك ذاته و المتعاملين معه.
- تعد المردودية المالية و الاقتصادية من اهم مؤشرات تقييم كفاءة وفعالية البنوك التجارية
- تمثل القوائم المالية القانونية (الميزانية و جدول حسابات النتائج) ادوات رئيسية لحساب المردودية المالية و الاقتصادية للبنك التجاري.
- تعتبر مؤشرات الربحية **نتائج الدراسة التطبيقية:**

من خلال استغلال القوائم المالية المتاحة للبنك ،و اعتمادا على مختلف النسب المالية المتعلقة بالربحية، السيلة ، الملاءة و النشاط توصلنا إلى مجموعة من النتائج نبين أهمها في العناصر التالية:

- تضمنت الوثائق المحاسبية المنشورة لبنك مختلف المعلومات التي تمكن من اعطاء صورة عن واقع نشاطه عموما.
- حقق البنك نتيجة مالية صافية خلال الفترة المدروسة (2017-2018)
- المردودية المالية موجبة غير انها متذبذبة في تغيرها حيث ارتفت بين 2017 و 2018 ثم تراجعت في الفترة 2018-2019.
- المردودية الاقتصادية موجبة غير انها بدورها متذبذبة في اتجاهها، حيث عرفت زيادة في الفترة بين 2017 و 2018 ثم تراجعا في الفترة 2018-2019
- عرف النك تراجعا معتبرا في مؤشر هامش الاستغلال خلا الفترة محـــل الدراســـة (2017-2019) ما يعني ان هناك تراجعا في قدرة البنك على التحكم في تكاليفه لفترة المعتبرة.
- حقق البنك معامل توظيف أقل من الواحد خلال الفترة المدروسة ، ما يعني أن حجم الودائـــع أكبر من حجم القروض و هو مؤشر يعني التحكم نسبيا في درجة مخاطر البنك .

التوصيات: بناءا على ما تم التوصل له في الجانبين ال نظري و التطبيقي نتائج الدراسة التي توصلنا عليها يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- وضع نظام كمي يسمح بتابعة تطورات مختلف المؤشرات المالية للبنك خاصة ما تعلق منه بتطور مردوديته.
- ضرورة البحث عن اسباب التراجع في مردودية البنك خلال سنة 2019 مقارنة بباقي السنوات و اتخاذ الاجراءات التصحيحية على ضوء هذه الأسباب .
- اعلام المتعاملين مع البنك بتورات نشاطه دوريا تشجيعا لهم للتعامل معه .
- العمل على التحكم في تكاليف البنك و البحث مسببات ارتفاعها و بالتالي التحسين من مؤشر الاستغلال.
- تقديم دورات تكوينية و تحسيسية للعاملين يتم من خلالها تأهيلهم عمليا و زيادة ولائهم للبنك، بما يحسن من انتاجيتهم و طرق تعاملهم مع العملاء. و هو الامر الذي يعود في المحصلة على تحسن اداء البنك و ارتفاع مؤشرات مردوديته.

أفاق الدراسة: استكمالا لما تم تناوله في هذه الدراسة و لغرض التعمق أكثر في بعض الجوانب الأخرى له ، نقترح بعض المواضيع للدراسة و البحث مستقبلا، منها:

- تحليل التكاليف حسب الطبيعة في النوك التجارية
- أثر التكاليف الهيكلية على مردودية البنوك التجارية

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الجديد ،الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية ،الجزائر،2015،ص191.
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي،إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2016
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006
4. رشيد العطار ، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000
5. رضا صاحب أبو حمد. إدارة المعارف –مدخل تحليلي كمي معاصر-، ط (01)، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002
6. شركات التامين، شركات الاستثمار)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002
7. عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة للبنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1993 .
8. عبد الغفار حنفي، قريا قص سمية، البورصات و المؤسسات المالية(البنوك، أسواق رأس المال،
9. محمد اسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، آربد، الأردن، 2010، ص:18.
10. محمد السيد سرايا ، البنوك التجارية شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008.
11. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص
12. محمد الفاتح محمود بشير المغربي،النقود و البنوك ، دار الجنان للنشر والتوزيع عمان،2016.
13. ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008
14. وليد العايب و لحلو بخاري، اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية، دار حسن العصرية ،لبنان ، 2013

الرسائل و المذكرات

15.طبي عائشة، إدارة مخاطر السيولة و تاثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنـــوك، أطروحـــة دكتوراه تخصص دراسات مالية، غير منشورة، جامعة غرداية،2017/2016

16.محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك : دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's، رسالة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلـــوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008

القوانين و المراسيم:

17.القانون 10-90 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنّقد و القرض

18.القانون رقم 86-12 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت ســـنة 1986 يتعلق بنظام البنوك و القرض

19.النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف الماليـــة للبنـــوك و المؤسسات المالية و نشرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عـــدد 76 ديسمبر 2009

مواقع الأنترنت

20.https://www.bna.dz

21.https://www.bna.dz/images/pdf/rapport-2018.pdf

22. https://www.bna.dz/images/pdf/rapport-2019.pdf

الملاحق

الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوشليق أنور المولود(ة) بتاريخ: 1995/09/17 ب: مقرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو س.) رقم: 200337340 الصادرة بتاريخ: 2016/07/24 عن: مقرة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: تحليل المردودية الاقتصادية والمالية للمشروعات الصغيرة في الجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2017-2019

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/30

التوقيع و البصمة

Bouchelig

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: ياجي محمد ... المولود(ة) بتاريخ: 09/09/1993 ب: مسيلة باتنة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 2089 ... الصادرة بتاريخ: 21/10/2020 عن: مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير ... تخصص: إدارة مالية ... خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: تحليل المردودية المالية والاقتصادية للقروض التجارية في ظل الحوكمة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2017-2019

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/30

التوقيع و البصمة

B.E.U

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

BNA

17 Directions Régionales

214 Agences

5000 Collaborateurs

1ère Banque commerciale du pays

1ère Banque agréée du pays

1er Réseau d'automates en Algérie

3ème Réseau d'agences bancaires en Algérie

La BNA accompagne les secteurs les plus stratégiques depuis plus d'un demi siècle.

Créée le 13 juin 1966 suite à la nationalisation de certaines Banques étrangères en place à l'époque, **la Banque Nationale d'Algérie** était chargée du financement du secteur public, économique, industriel et commercial ainsi que les secteurs stratégiques notamment l'agriculture.
Elle a également accordé une attention particulière au secteur privé en accompagnant les entreprises privées nationales.

Aujourd'hui, en alliant sa forte expérience et sa volonté de se développer et se moderniser **la BNA** est présente sur tout le territoire national et offre une gamme diversifiée et moderne de produits et de services bancaires et d'assurance répondant aux besoins actuels du marché.

La BNA veille au bien-être et à la satisfaction de sa clientèle et ne cesse de se moderniser pour assurer une prestation de qualité.

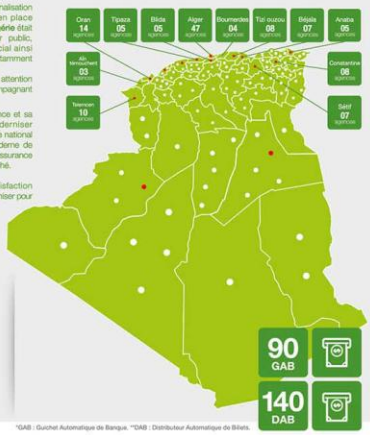

*GAB : Guichet Automatique de Banque. **DAB : Distributeur Automatique de Billets.

Pourquoi choisir la **BNA** ?

1. Nos chargées de clientèles sont à votre service afin de vous orienter et de vous assister dans votre démarche pour un service bancaire diversifié, universel et accessible à tous.
2. Notre culture, notre histoire, nos valeurs, notre proximité, notre confidentialité et la compétence de nos collaborateurs font notre force.
3. Nous adoptons une approche d'écoute multi canal : Site web, call center, cellule d'écoute et de communication, prise en charge des doléances, une PLV* et une ILV** des plus adéquates.
4. Nous soutenons tous les acteurs locaux dans la réalisation de leurs projets avec des produits et services simples à des tarifs compétitifs.
5. Renommés de notre statut d'école de formation continue et toujours en quête de qualification, d'égalité professionnelle et d'équilibre.

A qui s'adresse la **BNA** ?

Les particuliers :
des formules d'épargne, de crédits immobiliers, crédits à la consommation ainsi que différents services de monétique et de banque à distance.

Les professionnels
Des produits de financement adaptés des services de monétique et banque à distance ainsi que des crédits spécifiques.

Les entreprises :
(grandes, moyennes ou petites) crédits d'investissement, d'exploitation ainsi que son large réseau de correspondants à l'étranger dans le cadre du commerce extérieur.

Secteurs accompagnés par la **BNA**

- **Secteur privé** (PME/PMI) particulièrement (BTPH)
- **Grandes entreprises publiques** (SNVI, SNTF, AIR ALGERIE, BATIMETAL,...)
- **Projets structurants** (centrales Electriques (SONELGAZ), stations de dessalement d'eau de mer), financement acquisitions Air Algérie, programme de développement d'ALGERIE TELECOM...
  - Promotion immobilière, Tourisme et Agroalimentaire
  - Dispositifs (ANSEJ, ANGEM et CNAC)
- **Particuliers** (crédits immobiliers, crédits à la consommation)

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	3 491 982 968	3 082 299 350

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	3 491 982 968	3 082 299 350

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
ENGAGEMENTS DONNES		**979 354 019**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	**852 575 372**	**871 072 533**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 273**

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	94 076 648	95 704 941
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	70 791 147	73 600 014
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	28 369 379	50 036 273
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	28 369 379	50 036 273
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	19 064 194	35 832 184

5.Les principaux indicateurs financiers

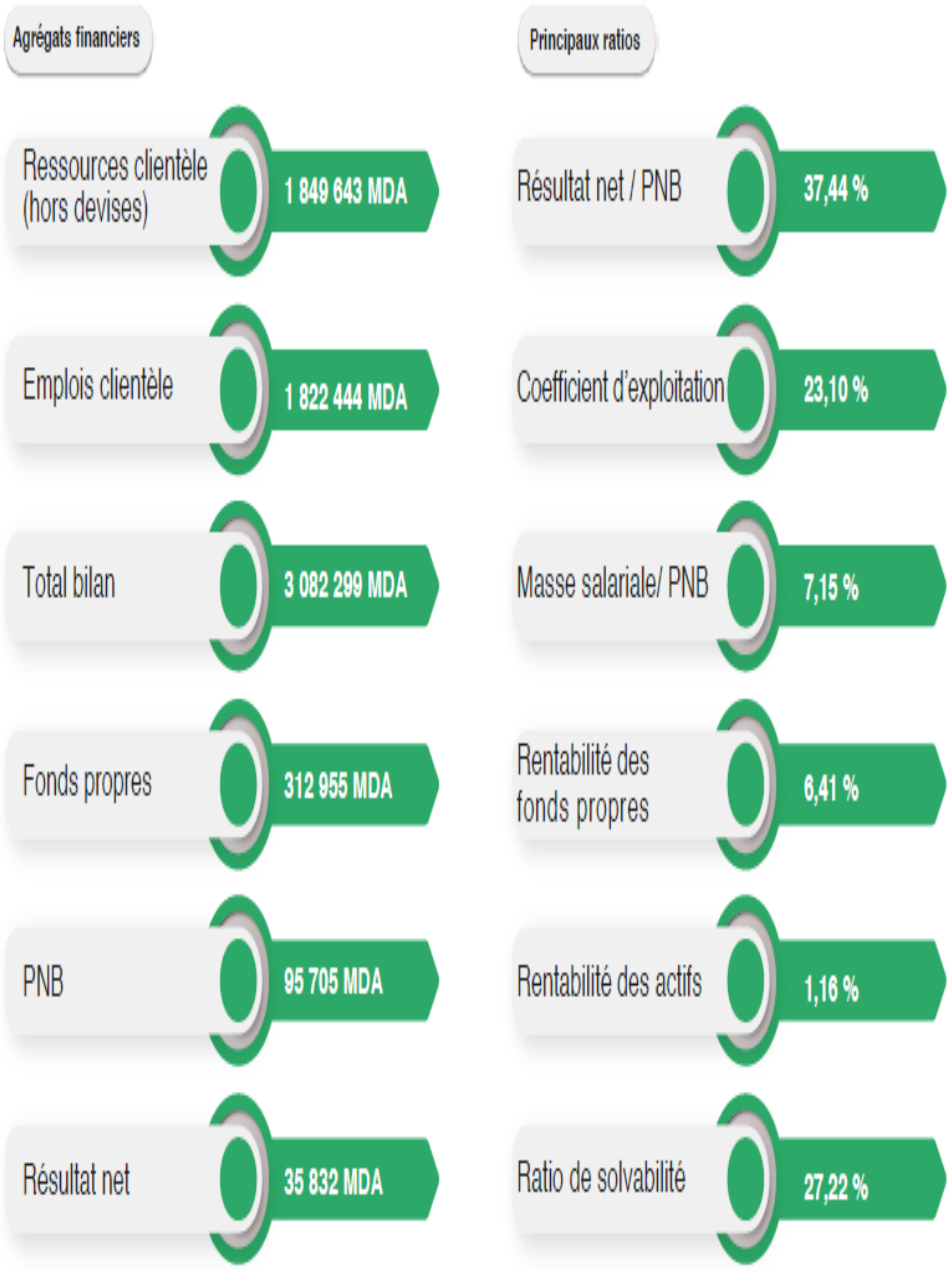

ملخص:

هدفت الدراسة إلى حساب و تحليل المردودية المالية و الاقتصادية للبنك الوطني الجزائري BNA كم خلال استغلال القوائم المالية للبنك المنشورة خلال الفترة 2017-2019 و المتمثلة اساسا في الميزانيات السنوية و جداول حساب النتائج.

أظهرت نتائج حساب المردودية للفترة المعتبرة ان البنك يحقق نسب موجبة للمردودية ، كما بنت نتائج التحليل وجود تذبذب في القيم المحققة ، حيث عرفت تزايدا خلال الفترة 2017-2018 ثم اتجهت نحو الانخفاض خلال الفترة 2018-2019.

الكلمات المفتاحية: المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، البنك الوطني الجزائري

Abstract:

The study aimed at calculating and analyzing the financial and economic profitability of the National Bank of Algeria (BNA) by the exploitation of the bank's financial statements published during the period 2017-2019, which are mainly represented in the annual budgets and tables for calculating the results.

The results of calculating the profitability for the considered period showed that the bank achieves positive profitability ratios, and the results of the analysis indicated that there was fluctuation in the achieved values, as they increased during the period 2017-2018 and then trended downward during the period 2018-2019.

Keywords: financial profitability, economic profitability, the National Bank of Algeria